

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

د ٢٤ كانون اول ١٩٣٢

عمان : السبت في ٢٦ شعبان ١٣٥١

مذاكرات المجلس التشريعي
الجلسة الثانية عشرة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني
المنعقدة بتاريخ ١٢-١٢-١٩٣٢

القرارات

الصحيفة

١٠٨

قانون اعفاء بقايا الضرائب لسنة ١٩٣٢ .

١١١

اقتراحات الاعضاء حول اعفاء جميع بقايا الضرائب لسنة ١٩٣١ .

١١٣

قرار موافقة المجلس على رفع اقتراحات الاعضاء المذكورة على الحكومة بهذا الشأن .

١١٤

قرار موافقة المجلس على قبول قانون بقايا الضرائب المذكورة .

١١٤

جواب الحكومة على سؤال العضو حسين باشا الطراونه حول توزيع قروض المصرف الزراعي .

١١٤

مطالبة العضو قاسم بك حول تأجيل انتخاب مخاتير القرى وجواب السكرتير العام على ذلك .

الرموز المفقودة اعفاؤها

المادة الثانية :
(تسعى بقايا الضرائب المبلّية في الجدول المرفق هذا القانون وقدرها (٧٥٤٨٣) جنهما و (٥٥٠) ملاّ)

ضرورية بدل الطريق

فكرنا فيه الاتصال

الاموال المقترحة اعفاؤها

ضريبة حاصلات الاراضي				ضريبة الاعشار			
من اموال	من بقايا	من بقايا	من اموال	من بقايا	من بقايا	من بقايا	من البتايا
١٩٣١ سنة	١٩٣٠ سنة	١٩٢٩ سنة	١٩٣١ سنة	١٩٣٠ سنة	١٩٢٩ سنة	١٩٢٨ سنة	١٩٢٨ سنة
مل لف	مل لف	مل لف	مل لف	مل لف	مل لف	مل لف	مل لف
مأدبا							
معان							
السلط							
القليلة							
اربد							
عمان							
جرش							
الكرك							
القبه							
المجموع	٢٠ ١٥٣	١٥ ٥٤٤	١٧ ٤٥٠	١٧ ٤٥٠	١٠٠٥٣ ٦٤٠	٢٩٤٦ ٣١٥	٥٧٢٩ ٧٨٥
							٣٣٦١٧ ٤٧٠

الاموال المقترحة اعفاؤها

ضريبة المواشي		من سنة ١٩٢٤	
مل	لف	مل	لف
٦٥٦	٦٠٤	٦٥٦	٦٠٤
مأدبا			
معان			
السلط			
الطفيلة			
اربد			
عمان			
جرش			
الكرك			
العقبة			
المجموع	٦٠٤	٦٠٤	٦٠٤

الخلاصة

مل	لف
٤٧٩	١٨٧٧٥
٥٨	٢٣١٣
٢١٠	٥٣٧٢٧
١٤٧	٦٣
٨٩٤	٧٤٨٧٨
٦٥٦	٦٠٤
٥٥٠	٧٥٤٨٣

رفيغان باشا - ارى ان هذا العفو هو عفو خصوصي والشعب يرغب في اصدار عفو عام ، والا لا يوجد علي دين للحكومة ولا انكلم الا ما يوحى الي ضميري بلا غرض ولا عوض ، الشعب متضايق والبعض منه باع فراشه والبعض باع اولاده واذ كر لكم بصورة أكيدة انه يبع ابنة صغيرة لا يتجاوز عمرها الثامنة بتأية امداد من الترة وكذلك يبع ولد صغير عمره ثمانية اشهر تقريباً باربعة وخمسين قرشاً فهل بعد مثل هذه الامور

لقد تم اصداره

العجيبة والغريبة في بابها ان لا يكون هنالك عفو عام يخفف على هذا الشعب البائس ويلاتة .
 حسين باشا الطراونه - كنت نوهت في ردي على بيان الحكومة الذي تقدمت به على سؤالي ، عما اتخذته من التدابير الاقتصادية ، وقلت به ان العفو عن البقايا على هذه الصورة لم يكن تدبيراً مفيداً ، لما وصلت اليه البلاد من الحالة السيئة ، ظلماً وهو على اشخاص معينين يتعسر التحصيل من بعضهم كما ذكرت آنفاً - فلو كان انه عفواً عن جميع البقايا لقلل انه من التدابير المفيدة بالنظر للاحتياج الضارب اطنابه في هذه البلاد والقسم الاعظم من المكلفين عاجزون عن تأدية الضرائب المالية الحالية ، ولا اظن ان الاحصاء الذي صار اساساً لهذا العفو كافياً الى القناعة التي جمعت ان يحصل من القسم الذي اعتبر قادراً على الدفع .
 لذلك مع موافقتي على لزوم تصديق هذا القانون الذي نحن بصده ، اقترح اعادة النظر بالتوسل لاصدار عفو عام عن جميع البقايا لغاية سنة ١٩٣١ نظراً لما فيه البلاد من شدة الضائقة المالية التي تستلقت النظر ولا اري ذلك من الصعوبة بـمكان .

قاسم بك المندلاوي - اؤيد الزملاء بطلبهم التوسل في اعفاء البقايا بصورة عامة لأن البلاد محتاجة الى هذا الامر لانه يخفف من ويلاتها الاقتصادية . وهذا لا يمنعنا من ان نقدر الجهود حق قدرها . فنحن لا نكر على الحكومة جهدها حتى توقفت الى اعفاء هذه البقايا المار ذكرها بالقانون المعلوم فاني اعيد الكرة والفت انتظار اولياء الامور للتوسل في اعفاء ما بقي من الضرائب تخفيفاً عن عائق المكلف الاردني .

عوده بك - ان التجارب علمتنا ان احسن خطة يمكن السير عليها لاجل البلوغ الى النجاح ، هي الخطة الانجائية ، اعني خذ وطالب من المعلوم ان تقرير مصير الاموال الاميرية المرتبة وتخصيلها وصرف النظر عنها ليس بمقدور الحكومة فحسب ، بل هنالك شخص آخر له من الرأي غير القليل ، فاري انه من الموافق ان نقرر العفو عما استحصلت عليه الحكومة من موافقة الشخص الثالث ، ولا نرد ما حصل لايدبناء وينبغي في الوقت نفسه ان يرفع هذا المجلس الموقر كتاباً للتوسل باكمال رغائبه من حيث الحصول على العفو العام .

قاسم بك - تلاحظون اننا لا نطلب رذما تيسر لنا من العفو عن بعض البقايا ، واننا قدرنا جهود الحكومة بهذا العمل . لذلك عندنا من العلم وحق اليقين ان الحكومة ليست هي ، صاحبة الحق باعفاء البقايا ولكن غاية ما نرجوه من الحكومة بعد التصديق على عفو المبلغ المار ذكره التوسل بالطرق الانجائية لتلبية طلب رغائب المجلس العالي فيما يخص بالعفو العام عن البقايا .

شكري بك - يظهر من اقوال حضرات الاعضاء الكرام انهم يقرحون على الحكومة ان تعفي الضرائب بصورة عامة . لا بأس من ان يحال هذا الاقتراح على الحكومة للنظر فيه ، لان موضوعنا الآن هو موضوع مبالغ معينة قد تقرر اعفاؤها .

ولاجل اطلاع حضرات الاعضاء الكرام على المساعي التي بذلتها الحكومة فيما يتعلق بالبقايا ، اذكر امام حضراتكم ان الحكومة وجدت ان الخطة الناجحة للوصول الى الغاية المنشودة انما هي تصفية البقايا وتعيين ما كان منها مطلوباً من المكلفين غير المتقدين بقصد التوسل لاعفائه ثم تحصيل البقايا المفروضة على الاشخاص المتقدين اذ

ليس من المعقول ان لا يدفع المتقدر ما هو مطلوب منه للخرينة المالية .
 وعلى هذا الاساس تمكنت الحكومة من تعيين غير المتقدين ، فبلغ ما هو مطلوب منهم بموجب التصفية التي تمت حتى الآن (٧٥٥٤١) جنيهاً ونيقاً وعلاوة على هذا المبلغ توجد هنالك معاملات لا تزال جارية لاعفاء جملة من البقايا تبلغ (٣٩٧٥٣) جنيهاً و (١٠٣) ملات وسيقدم للمجلس مشروع من اجل اعفاء هذا المبلغ .

ان مجموع البقايا المطلوبة لا تتجاوز (١٤١) ألفاً ونيقاً ويوجب المشروع المعروض عليكم والمشروع الذي سيعرض فيما بعد ستبلغ جملة ما سيعفى منها (١٠٥٦٣٤) جنيهاً من اصل (١٤١٠٠٠) جنيهاً على وجه التقريب واذن سينحط هذا المبلغ الى درجة كبيرة بعد ان تتم التصفية في بقية المقاطعات .
 فارجو بعد هذا البيان ان تكونوا واقفين من ان الحكومة تفكر كثيراً في استعمال الطرق الموصلة لغاية المنشودة لذلك ارجو الموافقة على المادة الثانية التي تلونها عليكم .

الرئيس - اضع المادة الثانية على الرأي

« قبلت »

عوده بك - مع المصادقة على هذا القانون يرفع اقتراح الاعضاء على الحكومة

« فوافق المجلس على ذلك »

شكري بك - بعد ان ابرمت اللجنة المالية القرار الذي تلونه عليكم ورد على وزارة المالية كتاب من فخامة رئيس الوزراء يقضي باضافة (٥٨) جنيهاً و (٢٩٠) ملات الى جملة البقايا الوارد ذكرها في المادة الثانية . ان هذا المبلغ هو ضريبة المواشي المطلوبة عن السنة الحاضرة من الشيخ مطير بن هرماس وجماحة الذين جاءوا من الحجاز الى هذه البلاد ابان موسم التعداد ، فعدت مواشيهم ثم هلك معظمها بسبب قساوة الطقس وقتئذ .
 ان جملة الضريبة التي فرضت على ابن مطير تبلغ (١٢٧) جنيهاً و (٥٠٠) ملات حصل منها (٦٤) جنيهاً و (٢١٠) ملات وبقي المبلغ الذي ظهر بعد التحقيق انه مئذر التحصيل بسبب عجز المكلفين من الاداء ، لذلك قررت الحكومة اعفاءهم منه ، فاقترح ان نضع في القانون مادة ثالثة بنص فيها على اعفاء ذمة الشيخ مطير وجماحة من ضريبة المواشي المتعلقة بالسنة الحاضرة وان تكون المادة بالصفة التي اتلوها عليكم :

المادة الثالثة :

« يعفى الشيخ مطير بن هرماس وجماحة من ضريبة المواشي التي بقيت في ذمتهم عن سنة ١٩٣٢ »

وقدرها (٥٨) جنيهاً و (٢٩٠) ملات »

حسين باشا - مادام الشيخ مطير بن هرماس وجماحة من عربان الحجاز ومن بني عطية ووجوده في مقاطعة شرق الاردن كعابر سبيل ، وعابرو السبيل يحصل منهم الرسم فوراً او يربطون بكفالة قوية ، فلا اري من المناسب اعفاء الضريبة المذكورة طالما يوجد اصول متخذ بهذا الشأن ، وان كان لابد من تحصيلها يجب على الموظف المتعاون ان يضمنها .

تكملة على المحصل